الأمم المتحدة

A/73/69–E/2018/47

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 February 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البند ٢٧ من القائمة الأولية*
التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٨
٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ – ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨
البند ١١ من جدول الأعمال
تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

القرارات والتوصيات الرئيسية الخاصة بالسياسة العامة الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي

مذكّرة مقدّمة من رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي

يشرّفني أن أحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرًا عن القرارات والتوصيات الرئيسية الخاصة بالسياسات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)**.

* A/73/50.

** هذا التقرير صادر من دون تحرير رسمي.

280218 270218 18-02861 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير عن القرارات والتوصيات الرئيسية الخاصة بالسياسات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والعربية
والفرنسية والصينية والروسية]

مقدمة

١ - أعدّ هذا التقرير استجابة للقرار ٢١٧/٢٠١١ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي دعا فيه المجلس رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) إلى أن يحيل كل سنة إلى المجلس تقريرًا عن القرارات والتوصيات الرئيسية الخاصة بالسياسات وعن النتائج التي حقّقتها اللجنة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية، طبقًا للأدوار المناطة بها والرؤية التي وضعتها. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن أدوار اللجنة ورؤيتها في الوثيقة A/66/76-E/2011/102 والوثيقة A/65/73/-E/2010/51. ويعرض هذا التقرير النتائج والقرارات الرئيسية الصادرة عن اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين التي انعقدت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، ويقدّم، عند الاقتضاء، آخر المعلومات عن إجراءات المتابعة. ويمكن الاطلاع على التقرير النهائي للدورة على العنوان التالي: http://www.fao.org/3/a-mv030a.pdf. ومن المقرر عقد الدورة الخامسة والأربعين للجنة خلال الفترة الممتدة من ١٥ إلى ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨.

القرارات والتوصيات والنتائج الرئيسية

الحراجة المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية

٢ - عرض فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة، في عام ٢٠١٧، تقريراً عن *الحراجة المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية*. وقد استُخدم هذا التقرير المستند إلى الأدلة كأساس لعقد مناقشة بشأن السياسات أدّت إلى وضع توصيات خاصة بالسياسات أقرّتها اللجنة في جلستها العامة ويمكن الاطلاع عليها في ملحق هذا التقرير وكذلك في التقرير النهائي للدورة الرابعة والأربعين للجنة.

٣ - وتؤدي الغابات دورا هاما في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية من خلال المساهمة في جودة نظم الأغذية وتنوعها، والعمل كشبكة أمان في أوقات الندرة والصدمات والأزمات، وتوليد الدخل للسكان المحليين وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية؛ إلا أن عمليات إزالة الغابات بدافع تحويل استخدام الأراضي لغرض الزراعة ينطوي على آثار وخيمة بالنسبة إلى البيئة والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. ولن يكون بالإمكان تحقيق الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية المحسّنة على حساب الغابات ولا من دونها. ولا بدّ من تحسين تنسيق سياسات استخدام الأراضي للنهوض بالزراعة المستدامة التي تستفيد من وجود نظم إيكولوجية سليمة ومستدامة ومنتجة للغابات والأشجار.

٤ - وفي هذا السياق، وفي تكامل مع خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠ التي اعتمدت مؤخرا، تهدف التوصيات إلى تعزيز مساهمة الإدارة المستدامة للغابات والأشجار في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وإلى الإسهام في الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف، ضمن السياق العام لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما تدعو، إقرارًا منها بالدور الأساسي الذي تضطلع به

الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني ودور إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، إلى تنفيذ يراعي المساواة بين الجنسين ويعالج الاحتياجات المحدّدة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة.

٥ - وأقرّت اللجنة السياسات والإجراءات التي تقوم بإيجاز بما يلي:

- الإقرار بأهمية الغابات والأشجار بالنسبة إلى الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية، والتوعية بها والتشجيع على تعزيز دورها؛
- بلورة واستخدام المعارف والبيانات المتصلة بالسياسات بشأن المساهمات المباشرة وغير المباشرة للغابات والأشجار في الأمن الغذائي والتغذية؛
- وضع سياسات للإدارة المتكاملة للزراعة والغابات من أجل تحسين واستدامة الأمن الغذائي والتغذية، وتطبيقها ورصدها؛
- تشجيع تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

٦ - وشجّعت اللجنة جميع أصحاب المصلحة على نشر التوصيات على المستويات المحلية والوطنية والعالمية وعلى استخدامها ودعم تطبيقها لدى صياغة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج، حسب الاقتضاء، وشجّعت كذلك على إحالة هذه التوصيات الخاصة بالسياسات إلى الأجهزة المعنية بوضع السياسات، بما في ذلك لجنة الزراعة ولجنة الغابات ومنتدى الأمم المتحدة الرفيع المستوى السياسي ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات واتفاقية التنوع البيولوجي.

لجنة الأمن الغذائي العالمي وأهداف التنمية المستدامة

٧ - ناقشت اللجنة الاستنتاجات المنبثقة عن تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام ٢٠١٧ وأعربت عن قلقها لكون عدد الذين يعانون من نقص التغذية المزمن في العالم قد ارتفع من ٧٧٧ مليون شخص في عام ٢٠١٥ إلى ٨١٥ مليون شخص في عام ٢٠١٦. وإن ذلك يهدد، بالاقتران بارتفاع معدلات الوزن الزائد والسمنة، قدرة العالم على تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة والمقاصد ذات الصلة بحلول عام ٢٠٣٠. وناشدت اللجنة جميع أصحاب المصلحة على إسراع وتيرة الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لهذه المأساة (وأبرزها النزاعات وتغير المناخ والأزمات الممتدة)، والمساهمة في تعافي المجتمعات وبناء قدرتها على الصمود، خاصة عن طريق تعزيز نظم الأغذية المستدامة. وفي هذا الصدد، شجّعت الحكومات وجميع أصحاب المصلحة على استخدام منتجات اللجنة الخاصة بالسياسات وتطبيقها، لا سيما إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة الصادر عن اللجنة.

٨ - وعرضت ستة بلدان[(١)]، من بين البلدان الثلاثة والأربعين التي قدّمت استعراضات وطنية طوعية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧، على اللجنة تجاربها الوطنية في ما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة. وشجّعت اللجنة الخطوات

(١) وهذه البلدان هي كالآتي: أذربيجان وبلجيكا وإثيوبيا وإندونيسيا وإيطاليا والسويد.

التي اتخذتها البلدان من أجل إصلاح سياساتها وتحسين إجمالي استدامة نظمها الغذائية وضمان الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد الوطني من خلال نهج متنوعة وشاملة. ولكن لا تزال هناك تحديات هامة، مثل معالجة جميع أشكال سوء التغذية في الوقت نفسه، ودعم صغار منتجي الأغذية للتغلب على الفقر واعتماد ممارسات أكثر إنتاجية واستدامة؛ وتحسين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لنظم الأغذية؛ ومعالجة أوجه عدم المساواة الإقليمية و/أو بين المناطق الريفية والحضرية والافتقار إلى البنى التحتية الريفية. وشدّدت الدروس المستخلصة على أهمية القيادة السياسية والعمليات المتعددة أصحاب المصلحة والشراكات الفعالة، وعلى أهمية البيانات المصنفة والرصد وبناء القدرات. وجدّدت اللجنة دعوتها لجميع البلدان إلى تطبيق أطر السياسات، مثل منتجات اللجنة، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩ - وأحاطت اللجنة علمًا بالإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ الذي يعيد التأكيد على الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه نظم الأغذية المستدامة في القضاء على الفقر والجوع. وأقرّت مساهمتها في استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ تحت موضوع ”التحول باتجاه مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود“، ريثما يتم تحديثها على ضوء نتائج مناقشات الدورة الرابعة والأربعين للجنة.

لجنة الأمن الغذائي العالمي والتغذية

١٠ - أصدر فريق الخبراء الرفيع المستوى التابع للجنة تقريره المستقل القائم على الأدلة بشأن التغذية ونظم الأغذية. وناقشت النتائج والتوصيات الصادرة عن التقرير.

١١ - وعرضت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشكل مشترك على اللجنة تقريرا مرحليا عن متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، بما في ذلك تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية. ورحّبت اللجنة بالإعلان عن أولى الالتزامات المحدّدة والقابلة للقياس والقابلة للتحقق والمناسبة والموقوتة زمنياً وبإطلاق شبكات العمل، وشجّعت جميع أصحاب المصلحة على تعزيز جهودهم، وفقا لبرنامج عمل عقد التغذية.

١٢ - وناقشت اللجنة الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة بشأن الاستثمارات في نظم أغذية صحية من خلال عرض دراسات حالة. وشدّدت هذه الأخيرة على أهمية مواءمة السياسات والاستثمارات الهادفة إلى إقامة نظم أغذية صحية من خلال الالتزام السياسي القوي ومشاركة جميع الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة وخاصة النساء اللواتي يضطلعن بدور محوري في نظم الأغذية.

١٣ - ونظرت اللجنة في النتائج التي توصلت إليها المناقشات والأنشطة التي جرت خلال فترة ما بين الدورات واتفقت على مساهمة اللجنة في عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية. وكجزء من هذه المساهمة، قرّرت بدء مناقشات جوهرية في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ لبلورة اختصاصات وعرضها على الجلسة العامة خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة من أجل وضع عملية للتقارب بين السياسات تؤدي إلى إعداد خطوط توجيهية طوعية بشأن نظم الأغذية والتغذية، بالاسترشاد بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عن التغذية ونظم الأغذية والأنشطة الأخرى. ويتمثل الغرض من العمل في عام ٢٠١٨ في توضيح هدف عمل التقارب بين السياسات ونطاقه والغرض منه، وتحديد المجالات المواضيعية الرئيسية، بما يتماشى مع ولاية اللجنة وقيمتها المضافة، بالاستناد إلى مؤشرات واضحة عن النتائج المنشودة والمستخدمين الرئيسيين وطرائق النشر في سياق برنامج عمل عقد التغذية.

نتائج منتدى تمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية

١٤ - انعقد منتدى لتمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية قبل انعقاد الدورة الرابعة والأربعين للجنة بفترة وجيزة لمناقشة التحديات التي لا تزال تعترض سبيل تمكين المرأة وللنهوض بفهم مشترك للحاجة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والإعمال الكامل لحقوق المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية. وأخذت الجلسة العامة علما بما توصلت إليه من نتائج[٢] ولفتت على وجه الخصوص الانتباه إلى ضرورة أن تقوم الحكومات بترجمة التزاماتها إلى سياسات وبرامج واستثمارات وطنية وموارد بشرية ومالية كافية؛ وناشدت جميع الأطراف العمل من أجل تنفيذ الاتفاقية العامة للأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا سيما توصيتها العامة رقم ٣٤ (٢٠١٦) بشأن حقوق المرأة الريفية؛ وشدّدت على أهمية تعميم المساواة بين الجنسين وحقوق الفتيات والنساء وتمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية في جميع مسارات عمل اللجنة ومنتجاتها ووثائقها.

التوسّع الحضري والتحول الريفي والانعكاسات على الأمن الغذائي والتغذية

١٥ - عُرض على اللجنة تجميع للتجارب ونهج للسياسات الفعالة بشأن ''معالجة الأمن الغذائي والتغذية في ظل تغير الديناميكيات الريفية والحضرية''، يهدف إلى دعم مناقشة تؤدي إلى عمل ممكن في المستقبل بخصوص تقارب السياسات وتنسيقها. وتم تحديد مجالات على اعتبار أنها تتطلب المزيد من الاهتمام وسيتواصل العمل الاستشرافي في فترة ما بين الدورات من خلال تنظيم حدثين، لدعم اتخاذ قرار خلال الدورة الخامسة والأربعين حول العمل الخاص بالسياسات في المستقبل في مجالي الأمن الغذائي والتغذية في ظل تغير الديناميكيات الريفية والحضرية.

الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية – تحديث دوري

١٦ - رحبت اللجنة بوضع الصيغة النهائية للتحديث الدوري للإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية – نسخة عام ٢٠١٧، فضلا عن استحداث النسخة الإلكترونية للإطار الاستراتيجي العالمي باعتبارها أداة عملية وسهلة الاستخدام.

١٧ - وشجّعت اللجنة جميع أصحاب المصلحة فيها على اتخاذ إجراءات، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، من أجل تيسير نشر الإطار الاستراتيجي العالمي والتشجيع على استخدامه.

رصد كفاءة اللجنة الأمن الغذائي العالمي

١٨ - اتفقت اللجنة على نهج لرصد تنفيذ منتجاتها الرئيسية الخاصة بالسياسات وغير ذلك من التوصيات بشأن السياسات. وستنظم أحداث مواضيعية عالمية عن اللجنة خلال انعقاد دوراتها مرة كل سنتين لرصد المنتجات الرئيسية الخاصة بالسياسات؛ وستعقد هذه الأحداث على أساس مخصّص لرصد سائر توصيات اللجنة بشأن السياسات وفقا لجدواها بالنسبة إلى جدول الأعمال العالمي ورهنا بالموارد المتاحة.

(٢) يمكن الاطلاع عليها على العنوان التالي: http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/bodies/CFS_44/MU756_7/MU756_CFS_2017_44_7_ar.pdf.

الاستجابة للتقييم المستقل للجنة الأمن الغذائي العالمي

١٩ - عُرضت على اللجنة نتائج التقييم المستقل الذي صدر في أيار/مايو ٢٠١٧، وأقرّت اللجنة تقرير مشاورة مع الرد على جزء من توصيات تقييم اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ خلال دورتها الرابعة والأربعين. وطلبت اللجنة من المكتب، بعد التشاور مع المجموعة الاستشارية وفي إطار عملية مفتوحة تشاركية وشاملة، وضع اللمسات الأخيرة على الرد على التقييم وعرضه على اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين لإقراره، وتطبيق الرد على جميع التوصيات التي لا تقتضي إقرار الجلسة العامة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين.

٢٠ - وأصدرت اللجنة كذلك توجيهات لكي ينظر فيها المكتب لدى توليه مهمة تطبيق الرد على التقييم. وشدّدت على ضرورة القيام بما يلي: ضمان إقامة روابط بين عمل اللجنة وجدول الأعمال السياسي الأوسع وأوجه تآزر مع المبادرات التكميلية؛ واعتماد نهج استراتيجي بدرجة أكبر وعلى مدى أطول بالاستناد إلى النتائج المنشودة؛ وضمان مرحلة تخطيط شامل لاختيار العمل في المستقبل؛ والتركيز على التوعية بمنتجات اللجنة على المستوى القطري من خلال التزام جميع أصحاب المصلحة؛ وضمان اختيار شفاف لأعضاء فريق الخبراء الرفيع المستوى؛ وإعادة النظر في تشكيل المجموعة الاستشارية حسبما يقتضيه أداء دورها، مع البقاء مفتوحة أمام جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة باتباع المعايير التي وضعتها وثيقة إصلاح اللجنة.

المسائل الحاسمة والناشئة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية

٢١ - عُرضت على اللجنة المذكرة الثانية لفريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن المسائل الحاسمة والناشئة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، والتي صدرت في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

٢٢ - اعتمدت اللجنة برنامج عملها المتعدد السنوات للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

٢٣ - وسيركز عمل اللجنة على مدى الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ على ما يلي:

- وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل وتطبيق الردود على تقييم اللجنة المستقل؛
- بلورة توجيهات في مجال السياسات بشأن التغذية ونظم الأغذية؛ وتحقيقا لهذه الغاية، ستعرض على اللجنة، في دورتها الخامسة والأربعين، اختصاصات، تحدّد نطاق صك السياسات وطابعه، وعملية شاملة لوضعه؛
- تقييم جدوى عمل التقارب بين السياسات من أجل دعم البلدان لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية في ظل تغير الديناميكيات الريفية والحضرية؛
- دعم التنفيذ القطري لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراض التقدم العالمي؛
- رصد استخدام وتطبيق توصيات اللجنة بشأن السياسات من خلال الأحداث المواضيعية العالمية. وستركز هذه الأحداث على الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني (الدورة الخامسة والأربعون للجنة، ٢٠١٨)

والأعمال التحضيرية لتنظيم حدث عن إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة (الدورة السابعة والأربعون للجنة، ٢٠٢٠)؛

٢٤ - وكلّفت اللجنة فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء) بإعداد تقريرين سيصدران في فترة السنتين القادمة:

- تقرير عن *الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة لتمويل الأمن الغذائي والتغذية وتحسينهما في إطار خطة عام ٢٠٣٠* سيصدر في عام ٢٠١٨؛

٢٥ - وسيتناول هذا التقرير الإمكانات المبتكرة التي تتيحها الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة لزيادة فعالية التمويل الإنمائي، والوصول إلى الموارد، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات في سياق خطة عام ٢٠٣٠. وسيستفيد التقرير من الدروس المستخلصة من مجموعة متنوعة من الشراكات المتعددة القطاعات التي هي (أو كانت) قيد التنفيذ في مجالي الأمن الغذائي والتغذية.

- وسيعرض في عام ٢٠١٩ تقرير عن *النُهج الزراعية الإيكولوجية والابتكارات الأخرى من أجل الزراعة ونظم الأغذية المستدامة التي تحسّن الأمن الغذائي والتغذية*.

تقرير الدورة الرابعة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي (روما، ٩-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)

٢٦ - يمكن الاطلاع على التقرير النهائي الكامل للدورة الرابعة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي، التي عُقدت في المقر الرئيسي للمنظمة في روما خلال الفترة الممتدة من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ على العنوان التالي: http://www.fao.org/3/a-mv030a.pdf .

٢٧ - ويتضمن التقرير المرفق ألف - جدول أعمال الدورة؛ والمرفق باء - العضوية في لجنة الأمن الغذائي العالمي؛ والمرفق جيم - قائمة بالوثائق.

الملحق

توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن السياسات

الحراجة المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية

١ - تساهم الغابات والأشجار[٣]، من خلال تنوّع نظمها الإيكولوجية وتصورات الإنسان واستخداماته، بصورة مباشرة وغير مباشرة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية بأشكال عديدة وعلى مستويات مختلفة. وتتراوح هذه المساهمات بحسب أنواع الغابات وطريقة إدارتها. وتساهم الأغذية المستمدة من الغابات في جودة النظام الغذائي وتنوّعه وتشكل شبكات أمان في الفترات التي تندر فيها الأغذية للفئات المعتمدة بصورة مباشرة على الغابات لتأمين سبل عيشها. وهي تؤدي كذلك دورًا كآليات للتعامل مع الصدمات والأزمات. وتؤمّن الأغذية البريّة المستمدة من الغابات أطعمة مغذية وأنماطًا غذائية منوّعة لملايين النساء والرجال والأطفال في المناطق الريفية. ويُعدّ الوقود الخشبي مصدرًا رئيسيًا للطاقة المستخدمة في الطهي ولتعقيم المياه لكلّ أسرة من أصل ثلاث أسر معيشية في العالم. وتولّد الغابات الدخل للسكان المحليين وتوفر خدمات النظام الإيكولوجي الأساسية والضرورية للزراعة المستدامة من خلال تنظيم تدفقات المياه وتثبيت التربة والمحافظة على خصوبة التربة وتنظيم المناخ وتوفير موئل للملقحات والمفترسات البريّة للآفات الزراعية.

٢ - غير أنّ تغيير وجهة استخدام الأراضي للزراعة بفعل ارتفاع الطلب وتدهور الأراضي لا يزال يشكل السبب الرئيسي لإزالة الغابات على مستوى العالم ككلّ، حيث أنه مسؤول عن نسبة تتراوح بين ٧٠ و ٨٠ في المائة تقريبًا[٤] من الخسارة الإجمالية من الغابات ولذلك تأثيرات سلبية على البيئة وعلى ملايين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة. ولن يكون بالإمكان تحقيق الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية المحسّنة على حساب الغابات ومن دونها. ولا بدّ من وجود تنسيق أفضل لسياسات استخدام الأراضي للترويج للزراعة المستدامة التي تستفيد من وجود نظم إيكولوجية سليمة ومستدامة ومنتجة للغابات والأشجار.

٣ - وقد تمّت صياغة التوصيات التالية استناداً إلى الاستنتاجات الرئيسية المنبثقة عن تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية والتابع للجنة الأمن الغذائي العالمي (فريق الخبراء) عن الحراجة المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية. والغرض منها هو تعزيز مساهمات الإدارة المستدامة للغابات والأشجار في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والمساهمة في الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ، في سياق الأمن الغذائي الوطني وضمن السياق العام لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إقرارًا بالدور الأساسي الذي تضطلع به الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني ودور إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق

(٣) تشمل فئة الأشجار الواقعة خارج الغابات مجموعة منوعة من النظم الزراعية تختلف للغاية من حيث نطاقاتها وتأثيرها على الأمن الغذائي والتغذية.

(٤) حالة الغابات في العالم، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٦. تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عن الحراجة المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية، ٢٠١٧.

الشعوب الأصلية. وتكمّل التوصيات الخطة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠ التي اعتمدتها حديثًا الأمم المتحدة وتستند أيضًا إلى اتفاقية التنوع البيولوجي، حسب الاقتضاء.

٤ - وإضافة إلى ما تقدم وفي السياق نفسه، يتسم تنفيذ التوصيات بما يستجيب للمسائل الجنسانية بالأهمية وبالتالي فإنّ تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات مع احترام حقوقهنّ والنفاذ إلى الغابات وحيازة الأراضي وإلى خدمات الدعم الزراعية والحرجية وبناء القدرات وتشجيع المشاركة العادلة للمرأة في صنع القرارات، كلها عناصر أساسية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وينبغي مراعاتها في جميع التوصيات المتعلقة بالسياسات.

٥ - وتتسم هذه التوصيات بأهمية خاصة من أجل تلبية احتياجات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة خاصة الشعوب المعتمدة على الغابات التي تربطها علاقة روحانية وثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية بالغابات. وتشمل تلك الشعوب الصيادين في الغابات والقيمين على القطاف والعاملين فيها. وهم يندرجون ضمن مجموعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يساهمون إلى حد كبير في الإنتاج العالمي للأغذية.

التوصيات

تتوجه هذه التوصيات في المقام الأول إلى الحكومات لغرض وضع السياسات العامة، ولكنها موجهة أيضا إلى جميع أصحاب المصلحة الذين يقومون بدور في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وهذه التوصيات طوعية وغير ملزمة وتهدف إلى استكمال، وليس إلى إعادة صياغة، التوجيهات ذات الصلة التي أتيحت سابقًا من خلال منتجات وتوصيات أخرى للجنة الأمن الغذائي العالمي متعلقة بالسياسات.

أولًا - الإقرار بأهمية الغابات والأشجار بالنسبة إلى الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية والتوعية بها والتشجيع على تعزيز دورها[٥]

(أ) الإقرار بالحاجة إلى تعزيز مساهمة الغابات والأشجار، ضمن فسيفساء المناظر الطبيعية، في توفير خدمات النظام الإيكولوجي الأساسية من أجل دعم الإنتاج الزراعي واستعادة إنتاجية الأراضي؛

(ب) والإقرار بالممارسات التقليدية المناسبة وبالمساهمة الأساسية التي تقدمها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة عند إدارة الأراضي والغابات والأشجار على نحو مستدام ومتكامل، بموازاة تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، والإقرار بتلك الممارسات والمساهمة؛

(ج) والإقرار بالدور الحيوي للحراجة بالنسبة إلى سبل العيش والتنمية المستدامة في أرجاء العالم كافة.

(٥) الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي هي: النفاذ والتوافر والاستخدام والاستقرار.

ثانيًا – بلورة واستخدام المعارف المتصلة بالسياسات بشأن المساهمات المباشرة وغير المباشرة للغابات والأشجار في الأمن الغذائي والتغذية

(أ) اتخاذ تدابير لإبلاغ واضعي السياسات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية ومطبقيها وتدريبهم بشأن أهمية الإدارة المستدامة للغابات والأشجار بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية وذلك باستخدام منهجيات تشاركية لتوليد المعرفة بشأن مساهمات الغابات والأشجار في الأمن الغذائي والتغذية على نطاقات فضائية وزمانية مختلفة، مع الإقرار بأنّ الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة هم أصحاب المعارف التقليدية؛

(ب) وبناء القدرات اللازمة وتوفير التدريب المهني والتغييرات التنظيمية اللازمة للمشاركة في البحوث وتحسين جمع البيانات وتوفير خدمات الإرشاد؛

(ج) وتصميم المعايير القياسية وجمع البيانات المفصلة بحسب الجنس والعمر ومعايير اجتماعية أخرى؛

(د) وتحسين عملية جمع البيانات بصورة منهجية وعبر القطاعات في نظم رصد الأمن الغذائي والتغذية والحراجة، في ما يتعلق باستخدام الأغذية البريّة (الحيوانات والنباتات والفطريات) والمنتجات الحرجية، بما في ذلك بالنسبة إلى المحتوى الغذائي وجودة النمط الغذائي وتنوّعه، والتخفيف من وطأة الفقر وللأغراض الصحية والطبيّة، فضلاً عن التأثيرات على الحصاد؛

(هـ) وإجراء مزيد من البحوث عن مساهمة الأنواع المهملة والقليلة الاستعمال في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وعن العلاقات بين الأشجار وعمليات الإنتاج الزراعي في نظم الزراعة الحرجية، فضلاً عن المعارف عن التنوع غير المعروف للغاية للموارد الوراثية الحرجية التي قد تفيد في تلبية الاحتياجات البشرية من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

ثالثًا – وضع وتطبيق ورصد سياسات للإدارة المتكاملة للزراعة والغابات من أجل تحسين واستدامة الأمن الغذائي والتغذية

إلى الدول، للقيام بما يلي:

(أ) التشجيع على اتباع نهج متكامل بما يشمل المحور القائم بين الغابات والزراعة والمياه والأمن الغذائي والتغذية لتعزيز التقارب بين السياسات عبر مختلف القطاعات وعلى نطاقات مختلفة من خلال توطيد التنسيق بين القطاعات بواسطة عملية تشاركية وشاملة؛

(ب) وتوفير الاشتراطات المؤسسية والمالية والدعم للسياسات لإدراج الأبعاد التي تعزز قدرة الغابات والأشجار على الصمود ضمن السياسات والبرامج الزراعية والمتصلة بالأمن الغذائي والتغذية؛

(ج) واحترام حقوق المرأة وحمايتها وإعمالها في قطاعي الغابات والزراعة ومعالجة الاختلافات الجنسانية التي تؤثر سلبًا على الأمن الغذائي والتغذية؛

(د) ووضع سياسات وتدابير تشاركية للتخطيط الحرجي والإدارة الحرجية والترويج لها بما يعزز النفاذ إلى المنتجات الغذائية الهامة المستمدة من الغابات للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة؛

(هـ) وتشجيع صون الغابات وتجديد الغابات الأصلية واستعادة الغابات المتدهورة، حسب الاقتضاء، فضلاً عن تطوير نظم الزراعة الحرجية؛

(و) وإعطاء حوافز لتوفير خدمات النظام الإيكولوجي القائمة على الغابات والتي تعود بالنفع على الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية.

إلى أصحاب المصلحة كافة، للقيام بما يلي:

(ز) وزيادة الاستثمارات في البحوث لإرساء الممارسات الجيدة وتشجيعها وتعميمها في نظم الزراعة والحراجة والزراعة الحرجية ضمن فسيفساء المناظر الطبيعية المتكاملة؛

(ح) وتشجيع التخطيط المتكامل والإدارة التكيّفية المحلية للمناظر الطبيعية، بما في ذلك النظم المجتمعية، مع الإقرار بالوظائف والاستخدامات المتعددة للغابات والأشجار بما يساهم في تعزيز قدرة المناظر الطبيعية والمجتمعات المحلية وسبل العيش على الصمود؛

(ط) والتشجيع على اتباع نهج مراعٍ للتغذية يجمع بين الأهداف المتعددة للأمن الغذائي والتغذية والإدارة المستدامة للغابات واستخدام الأراضي وصون التنوع البيولوجي؛

(ي) والتشجيع على توفير الدعم الفني المناسب وخدمات الإرشاد والتدريب لأصحاب المصلحة، لا سيما المجموعات الضعيفة؛

(ك) وزيادة الاتساق بين الإنتاجية الزراعية وصون الغابات لتخفيف الضغط على الغابات؛

(ل) تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر المؤسسات والسياسات والبرامج الحرجية لتشجيع قيادة المرأة ونفاذها إلى الموارد الحرجية والتحكم بها، فضلاً عن فرص الدخل لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛

(م) الترويج لنظم الطاقة المتجددة المنخفضة الكربون لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وإدراجها في خطط الإدارة الحرجية المستدامة، بما في ذلك على نطاق صغير مدعومة من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة لتحقيق منافع متعددة على غرار النفاذ العادل إلى الوقود لإعداد الطعام والاستثمار في الابتكارات الاجتماعية والفنية، خاصة من أجل الحد قدر المستطاع من المخاطر على الصحة المتصلة باستخدام حطب الوقود؛

(ن) وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة المسؤولة لدعم المشاريع القائمة على الغابات بقيادة المجتمعات المحلية من أجل سبل عيش مستدامة.

رابعًا – تشجيع تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

(أ) الترويج للسياسات والتشريعات والبرامج المتصلة بالغابات والأشجار والأراضي الزراعية، استناداً إلى مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية، التي تحترم وتكفل حقوق الحيازة المشروعة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة والموافقة الحرة والمسبقة وعن علم للشعوب الأصلية؛

(ب) والتعاون مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة لإعداد مبادرات قائمة على الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل تعزيز إنتاجية النظم المستندة إلى الغابات والأشجار وقدرتها على الصمود وإدراج هذه المبادرات في السياسات والبرامج والممارسات؛

(ج) وتيسير النفاذ إلى الموارد من الغابات والأشجار واستخدامها على نحو مستدام، فضلاً عن النفاذ إلى الأسواق[٦] بالنسبة إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة من أجل الإعمال المطرد لحقها في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني والقوانين الوطنية وحقوق الحيازة المشروعة واستخدام الموارد؛

(د) وتطبيق مبادئ الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية على جميع أنواع وأحجام الاستثمارات الزراعية، بما في ذلك مصايد الأسماك والغابات والثروة الحيوانية لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية.

---

(٦) تماشيًا مع توصيات اللجنة بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق.